

أثر استخدام أداة التأجير التمويلي للبنوك الإسلامية الفلسطينية على المؤشرات المالية دراسة تطبيقية على
الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١١)

د. عزمي وصفي عوض
جامعة فلسطين التقنية
طولكرم فلسطين

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بالتأجير التمويلي كأداة مالية مهمة وآمنة ومتماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي أداة أخذة في التوسع والانتشار في كثير من بلدان العالم نظرا لما تحققه من مزايا لأطراف معاملاتها، كما هدفت إلى بيان أثر هذه الأداة على كل من نسبة الربحية وحجم الإيرادات ونسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين عبر الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) وهي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني وهما عينة الدراسة مع بيان أهم المعوقات التي تعرقل تطوير أداة التأجير التمويلي وزيادة استخداماتها.

واستنادا إلى فرضيات الدراسة فقد جرى استخدام التأجير التمويلي كمتغير مستقل وكلا من نسبة الربحية، والإيرادات ونسبة السيولة كمتغيرات تابعة كل على حدة، كما جرى استخدام نموذج الانحدار البسيط الذي استند إلى البيانات الصادرة عن البنكين المذكورين حول المتغيرات المذكورة وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة دالية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة عند مستوى معنوي قدره ٥٪ إضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كلا على حدة.

وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية لتفعيل أداة التأجير التمويلي لتعكس دورها الإيجابي في زيادة نسبة الربحية وحجم الإيرادات ونسبة السيولة وذلك من خلال تفعيل العوامل المؤثرة في المتغيرات وإزالة العوائق التي تعرقل التوسع في استخدامها بما في ذلك ضرورة إجراء التنسيق الكامل بين أعمال البنوك الإسلامية وتطوير برامج التدريب لكادرها البشري.

كما أوصت الدراسة بان تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإصدار التشريعات التي تيسر أعمال وأنشطة البنوك الإسلامية وتيسر استخدام أدواتها المالية بما في ذلك أداة التأجير التمويلي .

مقدمة:

إن التسهيلات الائتمانية بشتى أنواعها والتي يتم منحها من قبل القطاع المصرفي للمتعاملين تعتبر عصب النشاط المصرفي وهي بمثابة العمود الفقري للنشاطات الاقتصادية، فهي تعمل على إشباع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية المختلفة، وفي نمو وارتقاء وازدهار كفاءة الاقتصاد الوطني وهي تمثل الجانب الأكبر في استخدامات الأموال للبنوك عامة، والمصدر الأول لأرباح تلك البنوك.

ومع تزايد الطلب على تمويل المشاريع الاستثمارية وارتفاع تكلفة الحصول على الأصول الرأسمالية، فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود مصادر تمويلية أكثر مرونة وقل مخاطرة من الأدوات الائتمانية التقليدية، فقد لجأت المؤسسات المصرفية وخاصة الإسلامية إلى استخدام نظام التأجير التمويلي financial leasing كأداة تمويل حديثة نسبياً ومنافسة للأدوات الائتمانية الأخرى نظراً لما تتمتع به أداة التمويل التأجيري من مزايا إيجابية حيث أن طرق الاستثمار والتشغيل التي تنتهجها الصيرفة الإسلامية تعتبر طرق مستنبطة من الشريعة الإسلامية، ولا تعتمد على النمط التقليدي الذي تتبعه البنوك التجارية وغيرها. ويعرف التأجير التمويلي financial leasing بأنه عقد يلتزم من خلاله المستأجر بالتسديد للمؤجر سلسلة من الدفعات المالية الدورية التي يفوق في مجملها ثمن شراء الأصل موضوع العقد وتمتد الدفعات لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل، أي أنه التزام تعاقدي يدفع بموجبه المستأجر للمؤجر أقساط إيجارية مقابل الحصول على حق الانتفاع بالأصل موضوع العقد. ولا يحق لطرفي العقد إلغاءه، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر ولا شك أن اتباع سياسات استثمارية جديدة يواكبها بعض الصعوبات التي قد تواجه تلك البنوك في جدوى استثماراتها ومستوى ربحيتها، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تبرز أداة مهمة من أدوات التمويل من حيث مدى استخدامها في القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني وأثرها على أداء هذه المصارف.

مشكلة البحث:

يشكل التمويل أحد أهم المصادر المالية في القطاع المصرفي والذي يؤثر بشكل مباشر على مؤشرات الرئيسة خاصة الأرباح والإيرادات، ويعتبر التأجير التمويلي أداة تمويل حديثة نسبياً في الصناعة المصرفية بالمقارنة مع الأدوات الائتمانية التقليدية المعمول بها في القطاع المصرفي سواء في الإجراءات أو في الضمانات، إلا أنه من الملاحظ تدني نسبة استخدام أداة التأجير التمويلي في القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني مقارنة بأدوات التمويل الأخرى رغم الحاجة الكبيرة لتنوع أدوات التمويل لتشجيع الاستثمار وتهيئة الفرص لإقامة المشاريع الاستثمارية المهمة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وضعف الاقتصاد الفلسطيني.

وينبثق عن مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

١. ما مدى استخدام أداة التأجير التمويلي كإحدى أدوات التمويل في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟
٢. ما أثر التأجير التمويلي على ربحية وإيرادات وسيولة البنوك الفلسطينية التي تستخدم تلك الأداة التمويلية؟
٣. ما هي العوقات التي تحول دون استخدام أداة التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية الفلسطينية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً على درجة عالية من الأهمية، إذ أنها تبين مدى أهمية استخدام أداة التأجير التمويلي في البنوك الإسلامية الفلسطينية لتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية كونها أداة ائتمان منخفضة المخاطر

والتكاليف بالمقارنة مع الأدوات التمويلية التقليدية الأخرى، إضافة إلى كونها تعمل على تنويع الأدوات التمويلية التي تستخدمها البنوك و تقلل من مخاطرها، وبالمحصلة تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما أن الدراسة تسلط الضوء على طريقة تمويل حديثة تتمتع باستخدام واسع في الصناعة المصرفية في الدول الإسلامية وفي المصارف الشاملة، وهي من طرق التمويل التي أجازتها الشريعة الإسلامية والتي تلقى إقبالا رغم عدم المعرفة التامة بتفاصيلها مقارنة بأدوات التمويل التقليدية الأخرى .

أهداف البحث:

١. التعرف على ماهية أداة التأجير التمويلي، ومدى انتشار استخدامها في القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني مقارنة بأدوات التمويل التقليدية الأخرى.
٢. التعرف على اثر التأجير التمويلي على المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية التي تستخدم تلك الأداة في تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاع المصرفي الفلسطيني.
٣. بيان أهم المعوقات التي تواجه البنوك الفلسطينية الإسلامية في استخدام التأجير التمويلي كأداة تمويل تتمتع بميزة تماشيها مع الشريعة الإسلامية.
٤. الخروج بنتائج وتوصيات تحث المستثمرين وأصحاب المشاريع الاستثمارية والقطاع المصرفي على استخدام التأجير التمويلي كأداة تمويل آمنة وأقل تكلفة بالمقارنة مع الأدوات التمويلية التقليدية.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى:** هنالك دلالة إحصائية ذات تأثير معنوي عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين التأجير التمويلي كمتغير مستقل والربحية في المصارف الإسلامية الفلسطينية التي تستخدم تلك الأداة كمتغير تابع.
- الفرضية الثانية:** هنالك دلالة إحصائية ذات تأثير معنوي عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين التأجير التمويلي كمتغير مستقل والإيرادات في المصارف الإسلامية الفلسطينية التي تستخدم تلك الأداة كمتغير تابع .
- الفرضية الثالثة:** هنالك دلالة إحصائية ذات تأثير معنوي عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين التأجير التمويلي كمتغير مستقل ونسبة السيولة في المصارف الإسلامية الفلسطينية التي تستخدم تلك الأداة كمتغير تابع.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، كعينة لتطبيق الدراسة عليهما باعتبارهم مصارف إسلامية وحيدة في القطاع المصرفي الفلسطيني تتعامل حديثا بأداة التأجير التمويلي.

أساليب جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية الجاهزة : كالكتب، والمقالات، والبحوث والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتخصصة بالموضوع، بالإضافة إلى التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة خلال الأعوام 2008-2011، إضافة إلى المواقع الالكترونية.

الدراسات السابقة:

١. دراسة باكير (٢٠٠٣) بعنوان "نحو البداية": أوضحت هذه الدراسة أهمية التأجير التمويلي كوسيلة لحيازة خدمات الأصول، بالإضافة إلى إبراز الدور الذي تلعبه عقود التأجير في مجال النقل البري والتي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تعد صناعة التأجير التمويلي حديثة الاستخدام في هذا المجال.

كما ركزت الدراسة على كيفية تقييم قرارات الاستئجار أو التملك عن طريق مصادر التمويل الأخرى و من ثم اختيار البديل الأقل تكلفة، والذي غالبا ما يكون بديل التأجير التمويلي. وما يحققه المستأجر من مزايا عديدة جراء استخدامه لهذه العقود. أجريت هذه الدراسة على العديد من الشركات والمدارس وكافة الجهات التي تستخدم وسائل النقل في أعمالها، حيث لاحظ الباحث من خلال مقابلاته مع المختصين في هذا المجال إن هناك إقبالا متزايدا نحو استخدام التأجير التمويلي ضمن الهيكل المالي لهذه الشركات والمؤسسات.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع احد مدراء المدارس حيث أراد تكوين أسطول من الحافلات لنقل الطلاب مستخدما في ذلك التأجير التمويلي لما يحققه من مزايا عديدة منها: الاستفادة من الصيانة الدورية الكاملة وتحقيق الوفورات الضريبية. كما أجريت هذه الدراسة على احد اكبر مصانع بيع السيارات في نيوزيلندا، حيث لاحظ الباحث إن هذا المصنع قام ببيع ٨٠٠٠٠ سيارة منها ٣٥٪ - ٤٠٪ تم بيعها عن طريق التأجير التمويلي وبذلك أصبحت صناعة تأجير العربات والسيارات واسعة الانتشار في نيوزيلندا.

٢. دراسة محمد جلال السيد (١٩٩٨) بعنوان "ترشيد معالجات التأجير التمويلي باستخدام المعلومات المحاسبية" و قد هدفت إلى :

- دراسة أنواع وأنماط عمليات التأجير المختلفة، مع التركيز على التأجير التمويلي.
- ترشيد المعالجات المحاسبية لعمليات التأجير لدى كل من المؤجر والمستأجر، في ضوء القواعد والمعايير المحاسبية المختلفة (الدولية والأمريكية والكندية والمصرية)، وأهمية وكيفية الإفصاح في هذا الصدد.
- تقييم القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥م في شأن التأجير التمويلي وإيضاح المتطلبات المحاسبية اللازمة للتطبيق، وإقرار الضوابط الموضوعية للإعفاءات الضريبية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- إن الوحدات الاقتصادية تحتاج إلى التأجير التمويلي - كأسلوب معاصر - في اقتناء الأصول ذات التقنية المتقدمة والتكلفة العالية، وذلك للتغلب على الصعوبات التي تصاحب المصادر التقليدية للتمويل.
 - إن مزايا التأجير التمويلي متعددة سواء بالنسبة للمستأجر أو المؤجر أو للاقتصاد القومي، الأمر الذي يؤازر جهود الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - إن المعالجات المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي والإفصاح عنها تتطلب الترشيح بما يحقق المعالجة المتكاملة لدى كلا من المستأجر والمؤجر وذلك في ضوء القواعد والمعايير المحاسبية المختلفة (الدولية والأمريكية والكندية والمصرية).
٣. دراسة محمود صبح (١٩٩٩) : بعنوان "قضايا التأجير التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين" وقد هدفت إلى :

- معرفة آراء المنظرين الأكاديميين في قضايا استخدام التأجير التمويلي للأصول.
- معرفة آراء المحاسبين العمليين في قضايا استخدام التأجير التمويلي للأصول.
- توضيح فيما إذا كان هناك اتفاق أم اختلاف بين المنظرين الأكاديميين وبين الممارسين العمليين بالنسبة لقضايا استخدام التأجير التمويلي للأصول.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق توزيع الاستبانة على عينة شملت ١٠٠ شركة قامت بالاستئجار وكانت أهم النتائج كالآتي :

- ضالة نسبة الأصول التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات التأجير التمويلي.
- إن العلاقة بين الديون والتأجير التمويلي هي علاقة بدائل وفقا لآراء ٦٢٪ من الممارسين العمليين، في حين إن ٣٢٪ منهم يرون إن كل منهم يكمل الآخر.
- إن أهم سبب للتأجير التمويلي للأصول هو تجنب مخاطر التقادم وفقا لآراء ٥٤٪ من الممارسين العمليين، في حين يرى ٤٤٪ منهم من إن السبب التالي في الأهمية لاستخدام هذا المصدر التمويلي انه يقدم تمويلا من خارج الميزانية.

وتعقبا على ما سبق عرضه من دراسات فإن الباحث و في حدود معرفته يرى أن هذه الدراسة تتميز بأنها الوحيدة التي تم تطبيقها على البنوك الإسلامية الفلسطينية بمعنى أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي من الباحثين، كما تتميز في توقيتها الذي يتوافق مع الإعلان عن تأسيس شركة متخصصة في مجال الايجارة برأسمال قدره ١٢ مليون دولار بالشراكة ما بين القطاع الخاص الفلسطيني والبنك الإسلامي للتنمية كشركة مختصة في مجال منح التأجير التمويلي في فلسطين وأيضا تتزامن مع نشوء أزمات مالية واقتصادية في الدول العربية بشكل واضح بعد ما بات يعرف بالربيع العربي.

الدراسة النظرية:

أولاً: مصادر تمويل المنشآت الاقتصادية:

إن الحصول على الأموال التي تحتاج إليها المنشآت الاقتصادية لاقتناء الأصول الرأسمالية متعددة المصادر، وتنقسم إلى نوعين هما: المصادر الذاتية من خلال إصدار الأسهم أو استخدام الاحتياطيّات ومخصصات الاستهلاك والأرباح المحتجزة. أو المصادر الخارجية كالتمويل بالديونية من خلال اصدار الأسهم الممتازة باعتبارها أموالا تحمل عبئا محددا تلزم به المنشأة، أو القروض بأنواعها المختلفة وقد لا تفي هذه المصادر بحاجة المنشآت للتمويل اللازم نظرا لصعوبة الحصول على التمويل الذاتي والذي قد يتطلب وقتا لتوفيره، ومن ثم تعجز هذه المنشآت في الحصول على هذه الأصول كلها أو بعضها، من ناحية أخرى فإن أعباء القرض ومخاطرة وخدمة الدين وفوائده تجعل اللجوء إلى التمويل بالديونية أمرا يكتنفه كثير من الصعوبات.

و لما كان التأجير التمويلي أداة حديثة نسبيا تمكن المنشآت من الحصول على خدمات الأصول الرأسمالية دون تحملها الأعباء المالية التي تتطلبها شراء هذه الأصول أو بأي التزامات قانونية تترتب على امتلاكها فقد أثبت نشاط التأجير أهميته كأداة منافسة من أدوات تمويل التجارة والاستثمار في بلدان شتى خاصة مع تزايد حاجة المشروعات الاقتصادية إلى مصادر تمويلية أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نموها وتوسعها.

تطور استخدام أداة التأجير التمويلي:

لقد تنوعت صيغ وأنماط عقود الإيجار والتي من أهمها صيغة التأجير التمويلي الذي عرف لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٢م، عندما أسس د. ب. بوت شركة التأجير الأمريكية، ثم ما لبث إن ذاع استخدام هذا النشاط وحظي بدفعة قوية عام ١٩٦٠م عندما سمح للمصارف التجارية في الولايات المتحدة بممارسته، ثم حظي هذا النشاط بدفعة قوية ثانية على اثر إصدار تشريع آب عام ١٩٨٢م الذي منح بعض الامتيازات الضريبية لهذا النشاط في إطار تعديل السياسة الضريبية والمالية المطبقة في الولايات المتحدة، حيث جعل هذا القانون تداول الأصول المؤجرة لأكثر من مستأجر شرطا لازما لتمتع الشركات المؤجرة بتلك الامتيازات الضريبية.

هذا ولقد كان التأجير التمويلي محل اهتمام مجلس مبادئ المحاسبة (APB) بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٣ م ثم تحول الاختصاص إلى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) منذ سنة ١٩٧٣ م والذي اصدر بدوره قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (١٣) عام ١٩٧٦ والتي أصبحت سارية المفعول في عام ١٩٧٧.

كذلك بدأ نشاط التأجير التمويلي في الدول الصناعية لاحقا وذلك عندما أنشئت أول شركة للتأجير التمويلي في المملكة المتحدة عام ١٩٦٠م كشركة وليدة للشركات الأمريكية، وفي سنة ١٩٦١م أنشأت ايطاليا شركة لتأجير الأصول الثابتة، وفي سنة ١٩٦٢م أنشأت فرنسا أول شركة متخصصة في هذا النشاط. ثم أخذت الدول تصدر القوانين المنظمة لهذا النشاط، ونتيجة لانتشار هذا النوع من النشاط تم إنشاء المؤسسة الأوروبية للتأجير في بلجيكا سنة ١٩٧٢ لتكون بمثابة مجتمع يمثل شركات التأجير الأوروبية وبحلول عام ١٩٨٠ انضم إلى هذه المؤسسة ٣٢٠ شركة من خمس عشرة دولة أوروبية وكان الهدف الأساس من وراء إنشائها هو تنظيم وتنسيق التعامل في هذا النشاط خصوصا بعد تعاضد دوره في دول أوروبا وانتشاره على نطاق عالمي.

وقد واكب هذا التطور اهتمام متزايد في مجال الدراسات المحاسبية في محاولة لإرساء مجموعة من المعايير التي تحكم القواعد المحاسبية عن عقود الإيجار بصفة عامة، وعقود الإيجار التمويلي بصفة خاصة بحيث تحقق الاتساق في المعالجات المحاسبية في دفاتر وسجلات المؤجرين والمستأجرين، وتضمن قياس نتيجة الأعمال والإفصاح عن المركز المالي بما يتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ولا يقتصر الأمر في هذه التطورات على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية فإن الصين قد عرفت التأجير التمويلي في وقت مبكر، وقد تطور استخدامه في الثمانينيات وفي التسعينيات من القرن الماضي.

تعدد مفاهيم التأجير التمويلي:

على الرغم من تماثل التعريفات المختلفة لمفاهيم التأجير التمويلي إلا أنها اختلفت في بعض المسميات، فقد عرفه مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي بأنه عقد اتفاق بين المؤجر والمستأجر بمقتضاه ينتقل إلى المستأجر حق استخدام ملكية معينة مملوكة للمؤجر لمدة محددة من الزمن مقابل العائد المتعاقد عليه، بمعنى أن الاستئجار يمكن المستأجر من حيازة حق استخدام الأصول دون حق الملكية، وينشأ عن ذلك إلقاء عبء تكوين التمويل اللازم لهذه الأصول على المؤجر وذلك مقابل تقاضيه ما يغطي تكلفة هذا التمويل بالإضافة إلى الربح الناتج عن هذه العمليات وهو ما يطلق عليه لفظ الإيجار.

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في توصية رقم (١٣) الاستئجار بأنه عقد اتفاق يمنح حق استخدام الأصول والمعدات والأراضي وكل الأصول القابلة للاستهلاك وذلك خلال فترة زمنية محددة.

ويلاحظ أن الاتفاقيات الخاصة بالخدمات لا تدخل ضمن الاتفاقيات التي تعامل معاملة الاستئجار، كذلك الاتفاقيات التي لا تنقل حق استخدام الأصول والآلات من المؤجر إلى المستأجر، وعلى العكس من ذلك فإن الاتفاقيات التي تنقل حق الاستخدام من المؤجر إلى المستأجر تعامل كعقد استئجار طبقا لهذه التوصية، بالرغم من انه في بعض الحالات يقوم المؤجر بتقديم خدمات تشغيل وصيانة للأصول المؤجرة، ولا ينطبق ذلك على الاتفاقيات الخاصة بعقود الاستغلال والبحث عن البترول والخامات الطبيعية والغازات والمعادن، فإنها لا تعتبر عقود استئجار وبالتالي لا تدخل ضمن الاتفاقات التي يمكن إن تطبق عليها التوصية رقم (١٣) ويطبق هذا الوضع أيضا بالنسبة لحقوق الامتياز والعلامات التجارية والأفلام السينمائية وحقوق الطبع والتأليف.

كما عرف القانون الأردني رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢م التأجير التمويلي بأنه "العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل بدل إيجار يدفعه للمؤجر على إن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور.

أي أن التأجير التمويلي هو أداة تمويلية تعتمد على استخدام الأصل المؤجر والذي ينتهي بتمليك المستأجر للأصل عند تسديد الثمن المتفق عليه لذلك الأصل، وبالتالي فهي أداة تمويل قليلة المخاطر مقارنة بأدوات التمويل الأخرى. وتوافقاً مع تلك التعريفات فقد حدد ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الوطنية الفلسطينية عقد تأجير تمويلي بعدة خصائص أهمها أن العقد يكون تأجيراً تمويلياً عندما يتحمل المستأجر المسؤولية الجوهرية ومخاطر الملكية وذلك بتحقيق أي من العناصر التالية:

١. إذا كان الإيجار ينتهي بتمليك المأجور للمستأجر مقابل ثمن متفق عليه.
٢. إذا كانت فترة الإيجار تغطي ٧٥٪ أو أكثر من العمر الافتراضي المتبقي للمأجور.
٣. إذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تساوي ٩٠٪ أو أكثر من القيمة العادلة للمأجور عند نشأة العقد.
٤. إذا تضمن العقد وعد بشراء المأجور (محل العقد) في نهاية فترة التعاقد بسعر محدد بالعقد، وهو ما يعرف بخيار الشراء في نهاية العقد.

أنواع التأجير التمويلي:

تأخذ عقود الإيجار وفقاً لمفهوم التأجير التمويلي واحداً من الأنواع التالية:

١. بيع الأصول مع الاحتفاظ بحق استئجارها من المشتري:

وفي هذه الحالة تقوم الجهة البائعة ببيع بعض أصولها نتيجة لحاجتها إلى الأموال، إلا أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الأصول ولذلك فإن الجهة البائعة تقوم ببيع هذه الأصول مقابل مبلغ نقدي، على أن تحتفظ بهذه الأصول في مقابل دفع إيجار دوري لهذه الأصول، ويطلق على هذا النوع مصطلح "البيع ثم الاستئجار".

٢. استئجار الأصول مع تعهد البائع بالصيانة:

وفي هذه الحالة تقوم الجهة المستأجرة بدفع مبلغ يكون عبارة عن جزئين، أحدهما يمثل قيمة إيجار الأصل والثاني يكون كمقابل لعمليات الصيانة التي تقوم بها الجهة المؤجرة. وطبقاً لهذا النوع، يكون من حق الجهة المستأجرة فسخ العقد وإعادة الأصل أو الأصول إلى الجهة المؤجرة قبل المدة المتفق عليها، وذلك لتحقيق الحماية للمؤجر ضد أي تطور تكنولوجي، إذ أن هذا الشرط يمكنه من الحصول على الأصول الأكثر حداثة، ويطلق على هذا النوع مصطلح استئجار التشغيل.

٣. استئجار الأصول لمدة تكفي لتغطية ثمنها عن طريق الإيجار المدفوع والانتهاج بالتملك:

وفي هذه الحالة يتم الاتفاق بين الجهة المؤجرة والجهة المستأجرة على أن يقوم المستأجر بدفع إيجارات للأصول محل التأجير للجهة المؤجرة وذلك خلال مدة الإيجار، ويكون مجموعها مساوياً لقيمة الأصول المؤجرة، علاوة على الفائدة المستحقة على المبلغ وتنتهي بامتلاك الأصل محل التأجير أو الأصول محل التأجير للمستأجر، ويعتبر هذا النوع أكثر أنواع التأجير شيوعاً، ويطلق عليه مصطلح الاستئجار المالي المنتهي بالتملك وهذا النوع من الاستئجار لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه من جهة المستأجر.

أطراف عملية التأجير التمويلي:

١. "المؤجر" الذي يتولى تمويل شراء الأصل من ماله الخاص أو من (مقرض آخر) وتأجيره للمستأجر مقابل إيجار دوري مع شرط احتفاظه بملكيته للأصل خلال فترة التأجير.

٢. "المستأجر" الذي يقوم بتحديد مواصفات الأصل وميعاد استلامه ومكان استلامه بل وقد يقوم باستلامه نيابة عن المؤجر، ويتحمل المستأجر تكاليف الصيانة والإصلاح والتأمين للأصل مع تعهده بالمحافظة عليه خلال مدة التأجير وتعويض المؤجر عن أية مطالبات للغير تتعلق بالأصل، ومقابل استعمال الأصل يقوم المستأجر بدفع مبالغ دورية للمؤجر تغطي جزءاً من (تكلفة الأصل + الفوائد + هامش الربح).

٣. "المورد / المنتج" الذي يتولى توريد الأصل إلى المستأجر بناءً على أوامر المؤجر وفي ضوء المواصفات التي قد وضعها المستأجر.

مزايا التأجير التمويلي على المستوى القومي:

يحقق التأجير التمويلي مزايا عديدة على مستوى الاقتصاد القومي منها:

١. تفعيل التنمية الاقتصادية، حيث يعمل التأجير التمويلي على زيادة الاستثمارات وتحريك الأموال ودفع وتيرة إقامة المشاريع الاقتصادية، إذ تعتبر أداة التمويل مصدر مهم لتمويل المشاريع الاستثمارية.
٢. المساهمة في الحد من مشكلات البطالة من خلال زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الناتجة عن زيادة التمويل والتي تحتاج إلى مزيد من المشتغلين.
٣. التغلب على مشكلات الاقتراض وأعبائه وقيوده، خاصة في الآجال المتوسطة والطويلة، والاستفادة من المنافسة بين المصادر المختلفة للتمويل وتوفير السيولة المالية لأغراض أخرى.
٤. تخفيض نسبة الديون المتعثرة والقضايا المتعلقة بها بالمحاكم الفلسطينية والتي تأخذ الكثير من الوقت في البت بها مما يسبب توقف العديد من الاستثمارات والمشاريع التنموية والاقتصادية وذلك من خلال استخدام أداة التأجير التمويلي التي تتصف بدرجة منخفضة من المخاطر.
٥. إيجاد طرق بديلة لتقديم تسهيلات ائتمانية تتناسب مع فئات وشرائح لا تمتلك شروط التمويل التقليدية أو لا تقبل التعامل معها باعتبارها تعتمد على الربوية، إضافة إلى المرونة العالية التي تتميز بها أداة التأجير التمويلي.

صعوبات التأجير التمويلي:

على الرغم من مزايا التأجير التمويلي إلا إن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تطبيقه على المستوى العام ومن هذه الصعوبات ما يلي:

١. عدم وجود الجهاز الإداري الكفؤ من العاملين في القطاع المالي القادرين على التحليل المالي لمراكز المستأجرين للوقوف على إمكانياتهم في السداد.
٢. عدم الإلمام الكافي بعمق التأجير لدى العاملين في القطاع المالي فيما يتعلق بالقيود المحاسبية والضرائب والإعفاءات الخاصة بالتأجير التمويلي.
٣. كثرة الصعوبات أمام نشاط التأجير التمويلي ضريبياً ومحاسبياً وقانونياً.
٤. افتقار بعض الدول للتشريعات الخاصة بالتأجير التمويلي.

أما على المستوى الفلسطيني، فإن هنالك العديد من العوقات التي تحول دون انتشار استخدام أداة التأجير التمويلي في القطاع المصرفي الفلسطيني منها:

١. عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويحكم عمليات التأجير التمويلي في فلسطين بالإضافة إلى غياب الأحكام الضريبية للتأجير التمويلي.

٢. غياب التحفيزات المنشطة من قبل سلطة النقد الفلسطينية لاستخدام أداة التأجير التمويلي من قبل القطاع المصرفي وعلى سبيل المثال تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي أو إلغاء بعض الرسوم المفروضة أو منح بعض الامتيازات للتسهيلات الائتمانية الممولة عن طريق استخدام أداة التأجير التمويلي من قبل المصارف
٣. تخوف الجهاز المصرفي الفلسطيني من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفوائد العالمية لطول فترة التأجير التمويلي.
٤. غياب المبادرة والإبداع من قبل الجهاز المصرفي الفلسطيني في تطوير استخداماته لمثل هذه الأداة التمويلية منخفضة المخاطر، وعدم الإلمام الكافي للعاملين في القطاع المالي في تطبيق أداة التأجير التمويلي من حيث الإجراءات المحاسبية وتسويق الأداة.

أوجه النقد لنظام التأجير التمويلي:

هناك بعض أوجه النقد التي توجه إلى نظام التأجير التمويلي منها:

١. احتمال ارتفاع التكلفة التي يحملها المؤجر للمستأجر، وتحمل المنشأة أعباء مرتفعة تفوق أعباء الديون طويلة الأجل أو التمويل باستخدام حقوق الملكية.
٢. عدم وجود قيمة تأجيريته للأصل يعد بمثابة ضياع فرصة الاستفادة منها، خصوصا لو كان الأصل المستأجر عبارة عن أراضي.
٣. عدم إمكان إدخال أية تعديلات على الأصل لتحسين إنتاجيته خلال فترة التأجير.
٤. احتمال التقادم الفني لبعض الأصول التي يتم استئجارها في الفترة التي يكون عقد الإيجار فيها غير قابل للإلغاء خاصة في حالة التأجير التمويلي.
٥. الكلفة التي قد تكون مرتفعة، وسيطرة المستأجر خاصة بعد انتهاء الأجرة، إذ عليه استبدال الأصل الذي انتهت أجرته بأصل جديد بالإضافة إلى أن الأجرة الثابتة قد تكون أحيانا عبئا بدلا من أن تكون ميزة.

مراحل اتخاذ قرار التأجير التمويلي:

يعد قرار الاستئجار قرارا تمويليا من وجهة نظر المستأجر، ويتخذ قرار التأجير إذا كانت تكلفة التمويل عن طريق الاستئجار أقل من تكلفة التمويل المرتبطة بشراء الأصل.

وفي ظل الظروف العادية يمر قرار التأجير بمجموعة من المراحل المتتابعة التي تؤدي إلى اتخاذ القرار على أساس رشيد وهناك العديد من النماذج الرياضية المعقدة والنماذج النظرية التي تم تطويرها لمعالجة عدم التأكد المرتبطة بقرار المفاضلة ما بين الشراء والتأجير والتي يمكن استخدامها في عملية التحليل. وعليه تمر عملية اتخاذ قرار التأجير بالمراحل التالية:

مرحلة تحديد الأصول اللازمة:

في ظل الإجراءات العادية تقرر المنشأة الحصول على الأصول الرأسمالية مثل المباني والآلات وغيرها من الأصول الثابتة اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية للمنشأة، حيث يتخذ قرار الحصول على الأصول الثابتة كجزء من عملية الموازنة الرأسمالية سواء تم ذلك عن طريق استئجارها أو شراءها.

تحديد البدائل التمويلية:

بمجرد إقرار المنشأة لنوعية الأصول اللازمة لبرامجها الاستثمارية يبرز السؤال التالي: كيف يتم تمويل الأصول؟ ونظرا لأن منشآت الأعمال ذات الأداء الجيد لا يتوافر لديها فوائض نقدية جيدة كافية لتمويل عمليات شراء الأصول، يتعين عليها البحث عن مصدر تمويلي أو أكثر للحصول على الأصول المطلوبة.

وهناك العديد من البدائل التمويلية المتاحة أمام المنشآت للحصول على الأموال مثل الاقتراض من البنوك أو إصدار قروض السندات، أو قد تلجأ المنشأة إلى إصدار أسهم عادية جديدة أو قد تلجأ إلى الاستئجار كبديل، ثم تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى إجراء المفاضلة بين البدائل التمويلية لاختيار الأفضل.

العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار التأجير التمويلي:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على قرار التأجير التمويلي للأصول والتي يجب أن يضعها متخذ القرار في اعتباره عند اتخاذه لقرار الشراء أو الاستئجار، ونظرا لتعدد هذه العوامل رأى الباحثون تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي: الأداء المالي للشركة، و أطراف عملية التأجير، و البيئة المحيطة بالشركة.

ولا يعني ذكر هذه العوامل أنها تتواجد بالضرورة في كل موقف تواجهه الإدارة فيه قرار الشراء أو الاستئجار وإنما تتكامل هذه العوامل فيما بينها لتصبح عوامل مؤثرة في اتخاذ القرار وتتمثل هذه العوامل في ربحية الشركة حيث تعتبر الربحية مؤشر هام للحكم على مدى نجاح الشركة وفعاليتها، كما ويعتبر الربح هدف أساسي من أهداف الشركة التي تسعى إلى تحقيقه، ويتطلب ذلك استخدام الأموال المستثمرة في الشركة استخداما اقتصاديا تمكنه من تحقيق أقصى ربحية ممكنة بأقل مخاطرة ممكنة وبأقل تضحية ممكنة من السيولة، وبالتالي يمكن القول أن الربحية تعتبر عملية ذات شقين:

الشق الأول: استثمار الأموال أو توظيف الأموال بطريقة تحقق للشركة أكبر عائد ممكن بأقل تضحية ممكنة من السيولة.

الشق الثاني: الحصول على الأموال بما يحقق لأصحاب المشروع أكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة.

ولا شك أن أحد أهداف الإدارة المالية للمنشآت الاقتصادية يتمثل بتحقيق أعلى ربح يمكن تحقيقه من خلال حسن استخدام مصادر أموال المنشأة وبما يؤدي إلى تمكين مالكيها على المدى الطويل من تحقيق أعلى عائد مناسب على أموالهم بما لا يقل عما تحققه المنشآت المماثلة، ولتحقيق هذا الهدف يجب على المنشأة البحث عن مصادر الأموال بأقل قدر من التكاليف والخطر.

المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عينة الدراسة:

● البنك الإسلامي العربي:

باشر البنك نشاطه المصرفي في عام ١٩٩٦ برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار، ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ٥٠ مليون دولار في العام ٢٠١١.

وقد نمت موجودات البنك لتصل إلى ١٨٥.٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة ب ١٤٤.٣ مليون دولار عن العام ٢٠٠٤ وبنسبة نمو بلغت ٢٩٪، وقد تمثلت الزيادة في الموجودات في عدة بنود أهمها ارتفاع محفظة التمويل والبيع من ٢٧.٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٤ إلى ٤٤.٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، ومن ضمن محفظة التمويل والبيع يأتي بند التأجير التمويلي. وبدلا من أن يرتفع في العام ٢٠٠٥ أسوة بباقي أدوات التمويل التي ارتفعت في ذلك العام، انخفضت أداة التأجير التمويلي من ٦.٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٥.١ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، وقد بلغت إجمالي الإيرادات ٩.٧ مليون دولار

وبنسبة نمو بلغت ٦٢٪ عن العام ٢٠٠٤، وقد بلغت الإيرادات الناجمة عن الاستثمار في التأجير التمويلي ٣١٤,٩٣٣ ألف دولار.

وفي العام ٢٠٠٧ بلغ صافي الإيرادات الناجمة عن البيوع والتمويل ٧,٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ٦.٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ من إجمالي الإيرادات التي بلغت ١٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ١٠.٨ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ وقد بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة في مجال التأجير التمويلي ٦.١ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ٥.١ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ وذلك من أصل إجمالي التسهيلات الممنوحة في البيوع والتمويل البالغة ٩٥.٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ٩٢.٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٦.

وقد بلغت التسهيلات الممنوحة في مجال التأجير التمويلي ٦,١٥٠,٦٥٩ دولار في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع ٦,١٧٠,٧٥٨ دولار في العام ٢٠٠٧، من أصل ١١٢,١٧٦,٢٤٩ دولار إجمالي التسهيلات المباشرة في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع ٩٥,٢٤٠,٣٦٢ دولار إجمالي التسهيلات المباشرة في العام ٢٠٠٧ وهي: بيوع المرابحة للأمر بالشراء، تمويل المضاربة، التأجير التمويلي، تمويل الاستصناع، وقد بلغت إيرادات البنك الناجمة عن التأجير التمويلي في العام ٢٠٠٨ مبلغ ٥٥٧,٩٤٠ دولار بالمقارنة مع ٣٢٣,٠٤٥ دولار في العام ٢٠٠٧.

وفي العام ٢٠٠٩ انخفضت التسهيلات الناجمة عن التأجير التمويلي إلى ٣,٧٧٢,٠٠٦ دولار بالمقارنة مع ٦,١٥٠,٦٥٩ دولار في العام ٢٠٠٨ من أصل ٩٢,١٧٣,٠١٨ دولار إجمالي التسهيلات المباشرة في العام ٢٠٠٩، بينما بلغت ١١٢ مليون في العام ٢٠٠٨، أما إجمالي الإيرادات فقد بلغت ١٣,١٨٦,٩١٩ دولار في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨ والتي بلغت ١٦,٣٠٨,٧٨٠ دولار منها ١٠,٨١٤,٣٣٣ دولار إيرادات من التمويل والاستثمار في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع ٨,٤٦٢,٢٣٢ دولار في العام ٢٠٠٩.

أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة التأجير التمويلي فقد بلغت ٣,٩٦٨,٢٨٥ دولار في العام ٢٠١١ بينما بلغت ٣,٩٠٤,٥٥٦ دولار في العام ٢٠١٠ من أصل ١٣٣.٢ مليون دولار إجمالي التسهيلات في العام ٢٠١١ مقابل ٧٧.٩ مليون دولار في العام ٢٠١٠.

● البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني عام ١٩٩٥ برأسمال قدره ١٠ مليون دولار ليواصل ارتفاعه من فترة لأخرى ليصل إلى ٤٦ مليون \$ عام ٢٠١٠.

وقد بلغ إجمالي التسهيلات المباشرة في العام ٢٠٠٨ وهي: بيوع المرابحة للأمر بالشراء، تمويل المضاربة، الاجارة المنتهية بالتملك، تمويل الاستصناع ٨٧,٨٠١,٨٠٤ دولار، بينما بلغ في العام ٢٠٠٩ ما قيمته ٨٨,٨٨٩,٥١٨ دولار وقد كانت حصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بطريقة التأجير التمويلي ٤,٤٣٩,٨٠٤ دولار في العام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٣,٧٢٩,٨٢٧ دولار في عام ٢٠٠٩.

كما بلغ إجمالي الإيرادات في العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٨,١٣٢,٦٤٤ دولار وفي العام ٢٠٠٩ ارتفع إجمالي الإيرادات إلى ١٠,٢١١,٤٠٤ دولار أي بزيادة مقدارها ٢,٠٧٨,٧٦٠ دولار عن العام ٢٠٠٨ منها ٧,١٤٣,٠٦٢ دولار في العام ٢٠٠٨ إيرادات البيوع والتمويل، أما عن الإيرادات الناجمة عن التأجير التمويلي فقد بلغت في العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٢٨٩,٣٧٦ دولار ارتفعت إلى ٢٨٩,٧٨١ دولار عام ٢٠٠٩. كما بلغت إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١١ ما قيمته ١٨٧٨٧٦٤١ دولار بينما بلغت في العام ٢٠١٠ إجمالي الإيرادات ١٥,٣٦٢,٦٤٨ دولار.

وفي العام 2009 بلغ إجمالي الأنشطة التمويلية ما قيمته ٨٨,٨٨٩,٥١٨ دولار منها ٣,٧٢٩,٨٢٧ دولار تمويلات منحت من خلال أداة التأجير التمويلي بينما بلغ مجموع التمويلات المباشرة بالصافي في العام ٢٠١٠ ما قيمته ١٧١,٠٦١,٩٣٣ دولار منها ٣,٧٠٢,٦٥٩ دولار التسهيلات التي منحت من خلال أداة التمويل التأجيري، وقد بلغت التمويلات المباشرة الممنوحة ١٨٧,٣٨٩,٧١٢ دولار حتى نهاية العام ٢٠١١ وتمثل ما نسبته ٥.٢١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الفلسطيني، منها ٤,٨٦١,٢٦٦ دولار للتسهيلات الممنوحة في مجال التأجير التمويلي مقارنة مع ٣,٧٠٢,٦٥٩ دولار في العام ٢٠١٠.

المعالجة الإحصائية للبيانات وعرض نتائج الدراسة:

تم جمع البيانات المالية المتعلقة بالربحية ونسبة السيولة للأعوام ٢٠١١-٢٠٠٨ من البنوك عينة الدراسة، وذلك لدراسة اثر التأجير التمويلي على مؤشرات البنوك الفلسطينية، وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج ال SPSS للإجابة على فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على معامل الارتباط ومعادلة الانحدار البسيط.

أولاً: المؤشرات المالية للبنك الإسلامي العربي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

مؤشرات البنك الإسلامي العربي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١)

يبين الجدول رقم (١) مؤشرات البنك الإسلامي العربي (نسبة السيولة، الإيرادات، التأجير التمويلي، الربحية "العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات") خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

جدول رقم (١)

البنك الإسلامي العربي				
الأعوام	التأجير التمويلي دولار	الإيرادات دولار	نسبة الربحية	نسبة السيولة
٢٠٠٨	٦١٥٠٦٥٩	١٦٣٠٨٧٨٠	٠.٠٦٢٠	٠.٥٨٩٠
٢٠٠٩	٣٧٧٢٠٠٦	١٣١٨٦٩١٩	٠.٠٠٤٠	٠.٦٣٨٠
٢٠١٠	٣٩٠٤٥٥٦	١٢٠٧٦٤٥٠	٠.٠١٠٠	٠.٧١٣٠
٢٠١١	٣٩٦٨٢٨٥	١٣٣٦٣١٠٨	٠.٠٠٩٥	٠.٥٢٨٠
المعدل العام	٤٤٤٨٨٧٦.٤	١٣٧٣٨٨١٤.٢٥	٠.٠١٦٣٧٥	٠.٦١٧

هذا ولأغراض تكوين سلسلة زمنية طويلة نسبياً من البيانات السابقة للقيام بالتحليل المناسب فقد جرى تقسيم البيانات السنوية إلى فترات ربعية باستخدام نموذج أو طريقة (DIZ)

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١. إن قيمة التأجير التمويلي قد أخذت اتجاهها تنازليا على المستوى السنوي مع التقلب من فترة لأخرى إذ انخفضت من نحو (٤.٦ - ٣.٥) مليون \$ وبمتوسط قدره (٤.٥) مليون \$ ، ويعود ذلك إلى أن هذه الأداة لم يتم التوسع بها على

الأعوام	الربع	التأجير التمويلي دولار	نسبة الربحية	الإيرادات دولار	نسبة السيولة
٢٠٠٨	Q1	7020885	0.1330	17424411	0.5690
	Q2	6125717	0.0581	16477238	0.5800
	Q3	5703075	0.0245	15835193	0.5950
	Q4	5752958	0.0323	15498277	0.6120
٢٠٠٩	Q1	3732210	0.0034	13311355	0.6420
	Q2	3764293	0.0040	13015550	0.6600
	Q3	3788048	0.0043	13039016	0.6470
	Q4	3803473	0.0043	13381755	0.6030
٢٠١٠	Q1	3903205	0.0103	11896833	0.7930
	Q2	3918971	0.0101	12193929	0.7320
	Q3	3912439	0.0099	12224998	0.6820
	Q4	3883608	0.0097	11990040	0.6450
٢٠١١	Q1	4566900	0.0111	15560937	0.6400
	Q2	4532743	0.0108	15249907	0.6010
	Q3	3951207	0.0093	13207593	0.5080
	Q4	2822290	0.0067	12047512	0.3630
المعدل العام		4448876	0.0214	13897159	0.6170

النحو الذي يحقق لها الانتشار والنمو. وقد يكون ذلك ناشئا عن بعض المخاوف المرتبطة بها باعتبارها معاملات تتم في الأجل الطويل.

٢. نسبة الربحية: تذبذبت بشكل كبير وتراوحت بين حد أدنى قدره ٠.٠٠٣٤ ، وذلك في الربع الأول لعام ٢٠٠٩ ، وحد أقصى بلغ ٠.٠١٣٣٠ في الربع الأول لعام ٢٠٠٨ ، وبمتوسط قدره ٠.٠٢١٤ ، ويعود ذلك إلى التقلب الشديد في قيمة الأرباح المتحققة في السنوات المذكورة.

٣. الإيرادات: أخذت بدورها اتجاهها متقلبا من مستوى ربعي لآخر مع التوجه نحو الانخفاض بصورة عامة حيث انخفضت في بداية الفترة من نحو ١.٧ مليون \$ إلى نحو ١.٢ مليون \$ وبمتوسط عام قدره ١.٤ مليون \$ وقد يكون ذلك مرتبطا بالركود الاقتصادي العام.

٤. نسبة السيولة: كانت هذه النسبة متذبذبة وآخذة نحو الانخفاض ومستقرة نسبياً حيث تراوحت بين ٠.٣٦٣٠ كحد أدنى في الربع الرابع لعام ٢٠١١ مقابل ٠.٧٩٣٠ كحد أقصى في الربع الأول لعام ٢٠١٠. وبمتوسط قدره ٠.٦١٧٠ مع الإشارة إلى أن نسبة السيولة تبقى في حدود المستويات المقبولة.

المؤشرات المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٨):

يبين الجدول رقم (٣) مؤشرات البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠٨

جدول رقم (٣)

مؤشرات البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٧)

الأعوام	التأجير التمويلي دولار	نسبة الربحية	الإيرادات دولار	نسبة السيولة
٢٠٠٨	٤٤٣٩٨٠٤	-٠.٠٤٥	٨١٣٢٦٤٤	٠.٧٢٦٠
٢٠٠٩	٣٧٢٩٨٢٧	٠.٠٠١٥	١٠٢١١٤٠٤	٠.٧٥١٠
٢٠١٠	٣٧٠٢٦٥٩	٠.٠٠٥٠	١٥٣٦٢٦٤٨	٠.٥٦٧٠
٢٠١١	٤٨٦١٢٦٦	٠.٠٤٣٥	١٨٧٨٧٦٤١	٠.٥٢٧٠
المعدل العام	٤١٨٣٣٨٩	٠.٠٠١٢٥	١٣١٢٣٥٨٤.٢٥	٠.٦٤٢٧٥

هذا ولأغراض تكوين سلسلة زمنية طويلة نسبياً من البيانات السابقة لأغراض التحليل المناسب فقد جرى تقسيم البيانات السنوية إلى فترات ربعية باستخدام نموذج (DIZ) على نحو ما سبق.

وبناء عليه فقد تشكل لنا الجدول الجديد المكون من ستة عشر فترة ربعية على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)

المؤشرات المالية الربعية للبنك الإسلامي الفلسطيني (٢٠١١ - ٢٠٠٨)

الأعوام	الربيع	التأجير التمويلي دولار	نسبة الربحية	الإيرادات دولار	نسبة السيولة
٢٠٠٨	Q1	4650310	-	7239516	0.7430
	Q2	4443756	-	7638409	0.7490
	Q3	4336527	0.0225	8332090	0.7291
	Q4	4328623	0.0327	9320561	0.6831
٢٠٠٩	Q1	3596132	0.0006	9054590	0.8160
	Q2	3589554	0.0007	9922780	0.7574
	Q3	3726538	0.0016	10645499	0.7215

الأعوام	الربيع	التأجير التمويلي دولار	نسبة الربحية	الإيرادات دولار	نسبة السيولة
	Q4	4007084	0.0031	11222747	0.7086
٢٠١٠	Q1	3449097	0.0017	14799605	0.5800
	Q2	3674777	0.0023	15523592	0.5690
	Q3	3815499	0.0053	15724641	0.5617
	Q4	3871262	0.0108	15402754	0.5576
٢٠١١	Q1	5483430	0.0378	21905751	0.6060
	Q2	5561294	0.0506	21438193	0.6020
	Q3	4900198	0.0499	18553862	0.5248
	Q4	3500141	0.0356	13252758	0.3749
المعدل العام		4183389	0.0013	13123584	0.6427

ومن بيانات الجدول رقم (٤) يتضح الآتي:

١. التأجير التمويلي: بلغت قيمة التأجير التمويلي نحو ٤.٧ مليون \$ في الفترة الربعية الأولى لعام ٢٠٠٨، ثم أخذت في التقلب من مرحلة لأخرى مع اتجاهها للهبوط بصورة عامة ثم تحسنتها في العام الأخير ومما يعزز ذلك أن هذه الأداة جرى تطبيقها حديثاً نسبياً ولم تشهد النمو والتطور المأمول، كما أن المعرفة الكافية بشأنها لم تتوفر لدى الجمهور مع غياب رؤية واضحة لدى البنك تجاه التوسع بها.
٢. نسبة الربحية: كانت هذه النسبة منخفضة في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٨ مع تحقيق ربحية موجبة خلال أرباع العام ٢٠٠٩ ثم الاتجاه نحو التحسن في عامي ٢٠١٠، و ٢٠١١ مع التذبذب من فترة ربعية لأخرى، وهذا مرتبط بالنشاط العام للبنك.
٣. الإيرادات: أخذت قيمة الإيرادات في التحسن الملحوظ خلال فترة الدراسة حيث تزايدت من عام لآخر ومن فترة زمنية لأخرى فعلى المستوى السنوي ارتفعت الإيرادات من (٨.١ إلى ١٨.٨ مليون \$) وبمتوسط قدره ١٣.١ مليون \$ أما على المستوى الربع سنوي فقد اتجهت أيضاً للتزايد مع التقلب من فترة لأخرى ما يعكس تحقق نجاحاً بوجه عام.
٤. نسبة السيولة: كانت هذه النسبة مرتفعة خلال الفترات الربعية لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ مع اتجاهها للتناقص والتقلب في الفترات الربعية لعامي ٢٠١٠، ٢٠١١ بحيث أنها بلغت نحو ٠.٧٤ في الربع الأول لعام ٢٠٠٨ مقابل نحو ٠.٣٨ في الربع الأخير لعام ٢٠١١ وبمتوسط عام قدره ٠.٦٤ وهي نسبة مقبولة وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.05$ ، بين التأجير التمويلي والربحية في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة.

ولاختبار الفرضية تم استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التأجير التمويلي والربحية في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$ ، ويبين جدول رقم (٥) أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.412$ وهذه القيمة تعكس العلاقة الطردية بين التأجير التمويلي من جهة والربحية من جهة أخرى وهي علاقة ضعيفة نسبياً لوجود اعتبارات أخرى أكثر تأثيراً على هذه العلاقة. أما معامل التحديد فبلغ $R^2 = 0.169$ مما يعني أن هذا العامل يفسر ١٦.٩٪ فقط من التغيير الحادث في نسبة الربحية وهو الناشئ عن التغيير في التأجير التمويلي، أما النسبة المتبقية وهي ٨٣.١٪ فتعزى لعوامل أخرى خارج متغيرات النموذج.

كما يبين اختبار T أن القيمة الاحتمالية لميل معادلة الانحدار تساوي ٠.٠١٩ وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول الفرضية البديلة أي بوجود علاقة بين التأجير التمويلي والربحية في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$. بمعنى أن هناك علاقة جوهرية بين المتغيرين، ويعزى ذلك إلى أن عائد البنوك الإسلامية المتحقق عن أداة التأجير التمويلي له تأثير مباشر على حجم الإيرادات المتحققة ومن ثم الأرباح التي تجنيها هذه البنوك. أما قيمة الخطأ فهي ٠.٠٠٠١ وتمثل مستوى متدني يعمل على تقليل الأخطاء في معادلة الانحدار. كما أن النموذج العام لمعادلة الانحدار الخطي البسيط هو كما يلي:

$$Y = b_0 + b_1 X + \varepsilon$$

حيث أن b_0 , b_1 هما ثابت وميل معادلة الانحدار، Y المتغير التابع، X المتغير المستقل، ε الخطأ العشوائي. وبذلك تكون معادلة انحدار نسبة الربحية على التأجير التمويلي هي كما يلي:

$$\text{نسبة الربحية} = 2.067E-08 + 10^{-8} (\text{التأجير التمويلي})$$

بمعنى أنه إذا زادت قيمة التأجير التمويلي بمقدار وحدة واحدة فسيكون له تأثير ايجابي على مستوى الربحية و سيزيد بمقدار 2.067×10^{-8} وحدة. وعليه سيكون اتجاه نمو الربحية نحو الأعلى.

جدول رقم (٥)

اختبار تحليل الانحدار البسيط (التأجير التمويلي متغير مستقل، والربحية متغير تابع)

المتغيرات	معاملات الانحدار		معاملات الانحدار المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة الفرضية البديلة
	B	الخطأ المعياري						
الثابت	-7.790E-020	0.037		-2.115	0.043	0.412	0.169	قبول
التمويلي التأجير	10^{-8}	0.001	0.412	2.474	0.019			

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ ، بين التأجير التمويلي والإيرادات في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لبيان العلاقة بين التأجير التمويلي والإيرادات عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$ ، ويبين جدول رقم (٦) أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.516$ وهي علاقة طردية بين التأجير

التمويلي كمتغير مستقل وإيرادات البنوك الإسلامية كمتغير تابع، كما أنها علاقة مرتفعة نسبياً تعكس عمق هذا الارتباط. أما معامل التحديد فبلغ $R^2 = 0.266$ وهذا يدل على أن التأجير التمويلي مسئول عن تفسير نحو ٢٦.٦٪ من العوامل المفسرة لحدوث الإيرادات، مع وجود عوامل أخرى خارج النموذج مسئولة عن تفسير النسبة المتبقية.

كما يبين اختبار T أن القيمة الاحتمالية لميل معادلة الانحدار تساوي 0.003 وهي اقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول الفرضية البديلة، أي بوجود علاقة بين التأجير التمويلي والإيرادات في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$. وهي علاقة جوهرية تدل على أهمية التأجير التمويلي في تحقيق الإيرادات نظراً لما يتحقق عن هذه الأداة من عوائد نتيجة لمعاملاتها، خاصة وأن زيادة الإيرادات تقود إلى زيادة حجم الأرباح.

أما قيمة الخطأ المعياري فتبلغ ٠.٦٠٤ ومع ذلك فتعتبر منخفضة، وتدلل على ضآلة أهمية هذا الخطأ على النتائج المتحصل. وأما معادلة انحدار الإيرادات على التأجير التمويلي فهي كما يلي:

$$\text{الإيرادات} = 4905856.3 + 1.994 (\text{التأجير التمويلي})$$

وهذا يبين أنه عند زيادة قيمة التأجير التمويلي بمقدار وحدة واحدة فإن مستوى الربحية سيزداد بمقدار ١.٩٩٩ وحدة، أي أن اتجاه نمو الربحية هو اتجاه متعاود ونسبة متضاعفة.

جدول رقم (٦)

اختبار تحليل الانحدار البسيط (التأجير التمويلي متغير مستقل، و الإيرادات متغير تابع)

المتغيرات	معاملات الانحدار		معاملات الانحدار المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة الفرضية البديلة
	B	الخطأ المعياري						
الثابت	4905856.3	2664428.6		1.841	0.075	0.516	0.266	قبول
التأجير التمويلي	1.994	0.604	0.516	3.299	0.003			

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$ ، بين التأجير التمويلي ونسبة السيولة في البنوك الفلسطينية.

ولاختبار الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التأجير التمويلي ونسبة السيولة في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة عند مستوى الدالة الاحصائية $\alpha = 0.05$ ، ويبين جدول رقم (٧) أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.498$ وهي علاقة طردية بين المتغيرين وبمستوى متوسط، كما أن المتغيرين يسيران في اتجاه واحد. كما بلغ التحديد $R^2 = 0.248$ وهذا يعني أن التأجير التمويلي يفسر ٢٩.٨٪ من جملة العوامل المفسرة لحركة السيولة النقدية، أي أن هناك متغيرات أخرى خارج النموذج مسئولة عن تفسير بقية النسبة وهي ٧٠.٢٪.

كما يبين اختبار T أن القيمة الاحتمالية لميل معادلة الانحدار تساوي 0.049 وهي اقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول الفرضية البديلة أي بوجود علاقة بين التأجير التمويلي ونسبة السيولة في البنوك الفلسطينية عينة الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$. وهذه العلاقة تعكس عمق الصلة بين المتغيرين باعتبار أن معاملات التأجير التمويلي التي تقوم بها البنوك

الإسلامية تزيد من حجم الإيرادات ومن ثم توفر قدرا أكبر من السيولة النقدية. أما الخطأ المعياري فضئيل للغاية ويبلغ ٠.٠٠٠١ فقط وهو يعكس التدني الشديد في دور هذا الخطأ في مجال التأثير على معادلة الانحدار ونتائج التحليل. كما أن النموذج العام لمعادلة الانحدار الخطي البسيط هو كما سبق الإشارة إليه. أما معادلة انحدار نسبة السيولة على التأجير التمويلي فهي كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة} = 0.41562 + 5.105E-08 (\text{التأجير التمويلي})$$

وتبين المعادلة المذكورة أنه عند زيادة التأجير التمويلي بوحدة واحدة فإن نسبة السيولة ستزداد بمقدار 5.105×10^{-8} وسيكون اتجاه نمو السيولة متزايدا .

جدول رقم (٧)

اختبار تحليل الانحدار البسيط (التأجير التمويلي متغير مستقل، ونسبة السيولة متغير تابع)

المتغيرات	معاملات الانحدار		معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	نتيجة الفرضية البديلة
	B	الخطأ المعياري						
الثابت	0.41562	0.109		3.819	0.002			
التأجير التمويلي	10^{-8}	0.000	0.498	2.147	0.049	0.498	0.248	قبول

رابعا: النتائج والتوصيات:

كانت أهم النتائج على النحو الآتي:

- أظهرت الدراسة أهمية استخدام التأجير التمويلي كأداة تمويل استثمارية أسوة بغيرها من أدوات التمويل التقليدية المستخدمة لدى البنوك الإسلامية وقد عكست هذه الأهمية قيم معاملاتهما، وذلك رغم تقلب قيمة هذه الأداة من وقت لآخر.
- هناك علاقة دالية جوهرية عند مستوى معنوية ٥٪ بين التأجير التمويلي وحجم الربحية مما يؤكد على أهمية أداة التأجير التمويلي ودورها في تحقيق ربحية البنوك الإسلامية وأن زيادة معاملات التأجير التمويلي ستساهم في زيادة الأرباح بمستوى أعلى باعتبارها الأقل تكلفة.
- هناك علاقة دالية عند مستوى معنوية ٥٪ بين التأجير التمويلي كمتغير مستقل وإيرادات البنوك الإسلامية كمتغير تابع، مما يعكس قدرة هذه الأداة على تحقيق زيادة إضافية في الإيرادات.
- هناك علاقة دالية عند مستوى معنوية ٥٪ وذلك بين التأجير التمويلي كمتغير مستقل ونسبة السيولة كمتغير تابع باعتبار أن ما تحققه معاملات التأجير التمويلي تساهم في توفير السيولة النقدية التي تحتاجها البنوك الإسلامية.
- كان هناك تراجع ملحوظ في قيمة التأجير التمويلي خلال فترة الدراسة إلا أنها لا تزال ذات فعالية ضمن أنشطة البنوك وكانت أكثر ترجحا لدى البنك الإسلامي العربي بالمقارنة بالبنك الإسلامي الفلسطيني. وقد يعود ذلك لعدم وجود مخططات ترويجية كافية للتوسع في استخدامات هذه الأداة.

٦. كان هناك تراجعاً ملحوظاً في المؤشرات الأخرى وهي نسبة الربحية وحجم الإيرادات ونسبة السيولة وذلك خلال فترة الدراسة وبصورة خاصة لدى البنك الإسلامي العربي.

التوصيات:

أما توصيات الدراسة فكانت على النحو الآتي:

١. على ضوء العلاقة الدالية المعنوية بين التأجير التمويلي ونسبة الربحية لدى البنوك الإسلامية فإنه يوصى بتفعيل هذه الأداة لتعكس دورها الإيجابي في زيادة المؤشرات التي تتشكل منها نسبة الربحية.
٢. استناداً إلى العلاقة الدالية المعنوية بين التأجير التمويلي وقيمة الإيرادات لدى البنوك الإسلامية فإنه يوصى بإعطاء اهتمام أكبر لأداة التأجير التمويلي من خلال مخطط مدروس يقود إلى هذا الغرض.
٣. وفقاً لما أسفرت عنه العلاقة الدالية المعنوية بين التأجير التمويلي ونسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية فإنه يوصى بتسليط مزيد من الأضواء حول العوامل المؤدية لتعزيز هذه العلاقة والمحفزة لانطلاقها.
٤. أن يتم بحث مختلف العوامل أو المتغيرات الأخرى المفسرة لنمو المؤشرات المالية وهي نسب الربحية، وحجم الإيرادات، ونسبة السيولة.
٥. أن يتم التنسيق والتعاون بين البنوك الإسلامية في مجال استخدامات أدواتها المالية لأجل تفعيل الأدوات المستخدمة وبخاصة التأجير التمويلي.
٦. أن يجري الاهتمام بالانتقادات الموجهة لأداة التأجير التمويلي من أجل التغلب عليها.
٧. أن ينال الكادر البشري لدى البنوك الإسلامية اهتماماً متزايداً في مجالات التدريبات الكفيلة بتحسين مستوى أداء العاملين الذي يؤهلهم لتعميق المفاهيم بشأن الصيرفة الإسلامية وتحسين تسويق أداة التأجير التمويلي لدى الباحثين عن التمويل الآمن الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٨. أن تبادر سلطة النقد الفلسطينية بإصدار التشريعات المصرفية الملائمة التي تمكن البنوك الإسلامية من استخدام أدواتها التمويلية بأكثر فعالية، وذلك من منطلق خصوصية الأسس والقواعد التي تعمل بموجبها البنوك الإسلامية.
٩. العمل على خلق بيئة ومناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاقتصادية التي تلجأ لاستخدام أداة التأجير التمويلي في تمويل شراء الأصول الرأسمالية لمشاريعها الاستثمارية. وإنشاء شركة أو صندوق من قبل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص للتمويل باستخدام أداة التأجير التمويلي على المستوى بين المتوسط وطويل الأجل.
١٠. يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية تقديم الدعم اللازم لنشر الوعي الثقافي لمزايا استخدام أداة التأجير التمويلي بين المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى حث القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال الإقناع الأدبي لنشر استخدام أداة التمويل التأجيري، أو استخدام الوسائل التحفيزية أو تقديم الإعفاءات التي من شأنها أن تزيد من استخدام تلك الأداة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني أو استخدام الوسائل المباشرة كتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو نسبة السيولة القانونية بمقدار ما تقدمه البنوك كتسهيلات ائتمانية في مجال التأجير التمويلي.

المراجع العربية:

١. إبراهيم، منحة محمد (١٩٨٨)، دراسة تحليلية انتقادية للمعالجة المحاسبية لاستئجار الأصول الثابتة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
٢. أيمن، محمد احمد (١٩٩١)، "دراسة تحليلية للجوانب المحاسبية لعقود التأجير التمويلي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس، القاهرة.
٣. بارود، احمد توفيق (٢٠١١)، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة عن المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين - رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٤. حسن، سهام محمد (١٩٩٧)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار تأجير أو شراء الأصول الرأسمالية في الشركات متعددة الجنسية" المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد الثالث عشر، جامعة الأزهر، القاهرة.
٥. خريوش، حسني وعبد المعطي ارشيد (١٩٩٥)، أساسيات الإدارة المالية، عمان، الطبعة الأولى.
٦. الرمحي، سمير بشير (١٩٩٥)، محاسبة العقود الإيجارية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٧. السنفي، عبد الله (١٩٩٩)، أساسيات الإدارة المالية، دار الحكمة اليمنية، صنعاء.
٨. السيد، محمد جلال (١٩٩٨)، "ترشيد معالجات التأجير التمويلي باستخدام المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة.
٩. صبح، محمود (١٩٩٩)، "قضايا الاستئجار التمويلي بين المنظرين الأكاديميين والممارسين العمليين"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، القاهرة.
١٠. العامري، عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
١١. عبد العاطي، سيد أحمد (١٩٩٧)، "دراسة تحليلية لأسس وقواعد المحاسبة عن التأجير التمويلي والتشغيلي للأصول الثابتة في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد"، الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، القاهرة.
١٢. عبد العزيز، سمير محمد (١٩٩٧)، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.
١٣. العريبي، نضال (٢٠٠٠)، "التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٦.
١٤. عقل، مفلح (١٩٨٩)، مقدمة في الإدارة المالية، عمان.
١٥. العمار، رضوان وليد (١٩٩٧)، أساسيات في الإدارة المالية، مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى.
١٦. الفقي، فخري الدين (١٩٩٨)، "صناعة التأجير التمويلي مع دراسة تحليلية للسوق المصري"، مصر المعاصرة، العدد ٤٥٢، القاهرة.
١٧. الفضل، مؤيد (١٩٩١)، القياس المحاسبي لعقود إيجار الموجودات الثابتة وأثره في ربحية المتعاقدين، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
١٨. قرطام، وائل (١٩٩١)، "اتخاذ قرار شراء أو استئجار الأصول الرأسمالية وأثره على درجة المخاطرة المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

١٩. الهواري، سيد وسعيد عبيد (١٩٩٩)، الإدارة المالية، قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، القاهرة. تقارير ومنشورات ومواقع الكترونية:
١. حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تعليمات تنظيم سجل الأموال المنقولة والتأجير التمويلي (٢٠٠٢).
 ٢. التقارير السنوية الصادرة عن دائرة الأبحاث، سلطة النقد الفلسطينية، السنوات ٢٠٠٥-٢٠١١.
 ٣. التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي العربي للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١١.
 ٤. التقارير السنوية الصادرة عن البنك الإسلامي الفلسطيني للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠١١.
 ٥. عدة مواقع الكترونية عربية

المراجع الأجنبية

20. Baker, Glenn, Geared Up. New Zealand Management: Vol.50,2003
21. American Institute of Certified Public Accountants (1964), accounting principles Board. Opinion 5, Reporting of leases in financial statement of Issue. N.Y., AICPA
22. "The Leasing Industry's Legal) (2007 - Ross, Lester And Hsu, C. Stephen environment Improves." China Business Review: Vol. 28 Issue 1